Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

كان هو من الأشياء التي يمكن أن تصير موجودة في الخارج – لا التي هي موجودة في الخارج – كان عكسها ممكنة عامّة»[1] .

قال المفسّر : إنّما قال ذلك لأنّ قولنا : «كلّ (ج)» يحتمل أمرين :

أحدهم : أن يراد به كلّ ما هو في الخارج (ج) ، ويحتمل أن يراد به ما هو أعمّ من ذلك ، وهو كلّ ما لو وجد في الخارج لكان (ج) ، سواء كان في [36و] هذه الحال في الخارج أو لم يكن ؛ كما نقول : «كلّ مثلّث شكل»

بهذا التّفسير ، وإن قدّرنا عدم المثلّثات كلّها في الخارج .

وإن كان موضوع القضيّة على الوجه الأوّل ، فعكس الموجبة الكلّية مطلقة عامّة ؛ لأنّا إذا قلنا : «بالضّرورة ، كلّ (ج) (ب)» ،

على هذا التّفسير وجب أن نصدّق : بالإطلاق العامّ ، بعض (ب) (ج)

على هذا التّفسير ؛ وإلاّ لصدق نقيض الإطلاق العامّ ، وهو السّلب الدّائم ؛ فصدق إذن : لا شيء من (ب) (ج) دائمًا ؛

وينعكس : لا شيء من (ج) (ب) دائمًا ؛

وقد كان : بالضّرورة كلّ (ج) (ب) ؛

وهذا خلف . وإنّما لزم ذلك لأنّ موضوع القضيّة مأخوذ بحسب الوجود الخارجي . والعكس في هذه الصّورة واجب على ما يذكرونه ؛ وقد حكيناه فيما تقدّم[2] .

وإن كان موضوع القضيّة على الوجه الثّاني ، كان عكس الموجبة الضّرورية ممكنة عامّة ؛ لأنّ قولنا : «كلّ (ج)» المراد به : كلّ ما لو وجد لكان (ج) ، فليس مأخوذًا ؛ فتكون (ج) بالفعل حاصلة لذلك . وهذا هو

---

1 راجع : (أ) : 3ظ ، (ل) : 7و .

2 انظر الفقرة الأولى أعلاه .